

## تحرك عاجل

### راهب تعرّض للتعذيب يواجه خطر الإعدام الوشيك

يواجه الراهب وائل تواضروس، المعروف أيضاً باسم الأب أشعياء والمحكوم عليه بالإعدام، خطر تنفيذ حكم الإعدام فيه. وتعرّض تواضروس لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري والتعذيب والمحاكمة الجائرة. وأدانتها إحدى المحاكم وأصدرت ضده حكماً بالإعدام في أبريل/نيسان 2019، استناداً إلى "اعترافات" أدلى بها تحت وطأة التعذيب، ثم أُيدِ الحكم في الاستئناف. وارتفعت أعداد عمليات الإعدام في مصر بأكثر من ثلاثة أضعاف في 2020، مقارنةً بالعام الماضي، ما يُثير المخاوف بشأن تعرض عدد أكبر من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام لخطر تنفيذ الحكم.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

**عبد الفتاح السيسي**

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

يواجه الراهب وائل تواضروس، المعروف أيضاً باسم الأب أشعياء، خطراً وشيكاً بتنفيذ إعدامه؛ فكان قد أُدين في أبريل/نيسان 2019، بقتل أسقف، وحُكِم عليه بالإعدام، في أعقاب محاكمة فادحة الجور.

واستندت المحكمة إلى "اعترافات" أدلى بها تحت وطأة التعذيب، على الرغم من تراجعها عنها أمامها. وأيدت محكمة النقض، في يوليو/تموز 2020، الحكم بإعدامه، وصدّق مفتي الجمهورية عليه، ما جعل الحكم نهائياً. ومن ثمّ، لا سبيل أمام وائل تواضروس سوى أمر من فخامتكم بتخفيف الحكم.

وأنتهكت حقوق وائل تواضروس في المحاكمة العادلة، التي تتضمن حقه في الحصول على محامٍ، والحق في رفض تجريم الذات، والحق في محاكمة عادلة أمام هيئة قضائية مختصة ومستقلة ومحايدة. ووفقاً لما أفادت به أسرته، تعرّض وائل تواضروس للاختفاء القسري، بعدما اعتُقل في 5 أغسطس/آب 2018. ورفضت وزارة الداخلية، حتى 28 أغسطس/آب 2018، الاعتراف باحتجازه والإفصاح عن مصيره ومكان وجوده. وبحسب إفادة تواضروس الشفوية أمام المحكمة في 27 يناير/كانون الثاني 2019، والتي سُجِّلت وأُطلعت عليها منظمة العفو الدولية، اقتاده ضباط شرطة إلى الدير الذي وقعت فيه حادثة القتل، في أثناء فترة اختفائه، وجردوه من ملابسه، وأمروه بارتداء ثوب الرهبان، وانهاهوا عليه بالضرب، وصعقوه بالصدمات الكهربائية، ثم أمروه بعد ذلك بإعادة تمثيل حادثة القتل التي زُعم بأنه نفّذها لتصويره.

ووفقاً لما قالته أسرة وائل تواضروس، عاملته إدارة سجن الأبعادية في محافظة البحيرة شمال مصر، حيث كان يُحتجز منذ أغسطس/آب 2018، معاملةً تمييزية وعقابية، وذلك بمنعه من تبادل أي رسائل مكتوبة، وحرمانه من الاتصال بكاهن بشكل منتظم؛ الأمر الذي يُمثّل انتهاكاً للمعايير الدولية والقانون المصري، بينما تمتع النزلاء الآخرون بالسجن ذاته بهذه الحقوق. وإضافة إلى ذلك، يُحتجز تواضروس داخل سجن يبعد عن محل إقامة أسرته في محافظة أسيوط بمئات الكيلومترات، ما يزيد التكاليف التي تتكبدها أسرته لزيارته في السجن ويضع عليها عبئاً مالياً لا مبرر له.

ونُحِث فخامتكم على أن تخففوا حكم الإعدام الصادر بحق وائل تواضروس، الذي يجب إلغاء الحكم بإدانته وإعادة محاكمته بما يتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، في إطار إجراءات تستبعد "الاعترافات" المنتزعة بالإكراه ومن دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. ونُحِثكم أيضاً على أن تُتيحوا السبيل أمامه للاتصال بأسرته ومحاميه وممثّل مؤهل عن ديانته، على نحو منتظم. وأخيراً، نُحِث فخامتكم على أن تُصدروا أمراً رسمياً بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، كخطوة أولى نحو إلغاء عقوبة الإعدام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

اعتُقل وائل تواضروس على خلفية مقتل أسقف في 29 يوليو/تموز 2018 بدير ابو مقار، في وادي النطرون بمحافظة البحيرة، شمال غرب القاهرة. ووفقاً لملف القضية، الذي أطلعت عليه منظمة العفو الدولية، إدّعت السلطات أنه اعتُقل في 10 أغسطس/آب 2018، بنقطة تفتيش في محافظة البحيرة، إلا أن قوات الشرطة اعتقلته في 5 أغسطس/آب 2018 بدير ابو مقار، وفقاً لما أفادت به مصادر مُطلّعة. واقتادته الشرطة حينئذ إلى موقع سري وأخفته قسرياً حتى 10 أغسطس/آب 2018. ومثّل أمام وكيل النيابة في 10 أغسطس/آب 2018، واستُجوب دون حضور محامٍ معه. وبحسب ملف القضية، أمر وكيل النيابة في 5 أغسطس/آب 2018 بمنع وائل تواضروس من التواصل مع أي شخص في أثناء سير التحقيقات. ولم تسمح السلطات لأسرته أو لمحاميه بالاتصال به حتى 28 أغسطس/آب 2018. وذكر محام، وُكِّل في بادئ الأمر بتمثيل تواضروس، في شهادته خلال المحاكمة، أنه أُضطر إلى الانسحاب من القضية، بعدما مُنع من التواصل مع موكّله.

ووفقاً لإفادات أشخاص حضروا جلسة المحاكمة بمحكمة جنايات دمنهور، ولشكاوى مكتوبة قدمها محاموه، أبدى قاضي المحكمة تحيزاً ضد وائل تواضروس، وتضمن ذلك مخاطبته بازدراء والسخرية من اسمه الرهباني وأجوبته. وإدّعى المحامون أيضاً أن القاضي رفض النظر في أدلة نفي التهم عنه وتسجيل مرافعات الدفاع أو اسم ضابط الشرطة الذي اتهمه المُتهم بتعذيبه في محضر الجلسة. وأدلى ضابط الشرطة أيضاً بشهادته أمام المحكمة باعتباره شاهد إثبات. وإضافة إلى ذلك، لم يأمر القاضي بإجراء التحقيقات في ادعاءات تواضروس بتعرّضه للتعذيب، على الرغم من طلبات بذلك قدمها هو ومحاموه مراراً وتكراراً. ولم يكن هناك أي شهود على جريمة القتل، ولم تُقدّم إلى المحكمة أي تسجيلات بكاميرات المراقبة أو أدلة مادية أخرى. وعلاوة على ذلك، أدلى خبراء الطب الشرعي الذين فحصوا جسده بأقوال متضاربة. وذكر تواضروس في شهادته أمام المحكمة أنه حينما أُحيل إلى المستشفى لإجراء فحص طبي

بناءً على أمر القاضي في جلسة إعادة النظر في الإفراج عنه بكفالة، أمر ضابط أحد أفراد الطاقم الطبي بأن يكتب في نتيجة الفحص الطبي أن حالته "على ما يُرام".

وعلى الرغم من هذه الانتهاكات الصارخة وانعدام الأدلة الموثوقة، أدانت محكمة جنايات دمنهور، في 24 أبريل/نيسان 2019، وائل تواضروس ومتهماً آخرًا بقتل الأسقف الأنبا إبيفانيوس، وحكمت عليهما بالإعدام، استناداً إلى "اعترافات" الأولى المُنتزعة تحت وطأة التعذيب دون غيرها تقريباً. وفي 1 يوليو/تموز 2020، أُيدت محكمة النقض الحكم بإعدام تواضروس، على الرغم من إقرارها بانتهاك حقه في توكيل محامٍ للدفاع عنه، دون أن تأمر بالتحقيق في ادعاءات تعذيبه. وأيدت المحكمة أيضاً الحكم بإدانة المتهم معه في القضية، لكنها خففت الحكم بإعدامه إلى السجن مدى الحياة. وبعد إدخال التعديلات على قانون الإجراءات الجنائية المصري في 2017، أصبحت محكمة النقض مختصة الآن بالنظر في المسائل القانونية والموضوعية وإصدار الأحكام النهائية، بعد أن كانت لديها الصلاحية لإلغاء الأحكام والأمر بإعادة محاكمة المتهمين أمام المحاكم الجنائية، إذا تبين لها وجود أخطاء في تطبيق القانون. وقُوبلت هذه التعديلات بمعارضة المدافعين الحقوقيين والخبراء القانونيين؛ نظراً إلى أنها تُهدر حق المتهمين في إعادة النظر على نحو حقيقي في الأحكام الصادرة ضدهم بتقليل عدد مراحل استئناف الأحكام. وازداد قلقهم مع إدخال تعديلات أخرى على القانون في 2017، والتي قوّضت استقلالية السلطة القضائية، بمنح الرئيس السلطة لاختيار رؤساء الهيئات القضائية، بما فيها محكمة النقض. وفي أكتوبر 2020، أثار خمسة مُكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بواعث القلق بشأن المزاعم حول تعرُّض وائل تواضروس للتعذيب واستخدام "الاعترافات" القسرية في إصدار الحكم بإعدامه، ودعوا إلى وقف أي خطة ترمي إلى تنفيذ إعدامه. وأثاروا أيضاً [القلق حيال](#) حرمانه من ممارسة حقه في حرية الدين.

ونفّذت السلطات المصرية في 2020 الإعدام بحق ما لا يقل عن 107 أشخاص، ما يُمثّل ارتفاعاً شديداً في أعداد عمليات الإعدام المُسجّلة بالبلاد، عن الأعوام الماضية. ومن المُرجح أن يكون هذا العدد مُقدّراً بأقل من العدد الحقيقي؛ إذ لا تُصدِر السلطات المصرية أي إحصاءات عن عمليات الإعدام المُنفّذة أو عدد السجناء الذين هم تحت طائلة حكم الإعدام، ولا تُبلغ أسرهم أو محاميهم مُسبقاً بإعدامهم. وشددت السلطات المصرية أيضاً قبضتها على منظمات حقوق الإنسان التي تعمل في مجال عقوبة الإعدام. وبينما يتعين على الحكومة المصرية، مثل غيرها من الحكومات، تقديم المسؤولين عن ارتكاب أعمال

العنف الإجرامية إلى ساحة العدالة، يجب أن يأتي ذلك مع أمثالها التام بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق في المحاكمة العادلة. ودأبت منظمة العفو الدولية على توثيق نمط من الانتهاكات للحقوق في المحاكمة العادلة في مصر، التي تتضمن الحقوق في الحصول على دفاع كافٍ، والمثول على الفور أمام قاضٍ، والطعن في قانونية الاعتقال، وافتراس البراءة، والتزام الصمت، وعدم الإجبار على تجريم الذات أو الاعتراف بارتكاب الجرم، وإمكانية الحصول بصورة تامة على الأدلة ذات الصلة، والمثول في محاكمة عادلة وعلنية أمام هيئة قضائية مختصة ومستقلة ومحايدة، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بصورة حقيقية. وإضافة إلى ذلك، يُعتبر التعذيب مُنقشياً في مصر، وكثيراً ما يُستخدم لانتزاع "الاعترافات"، في حين أن المحاكم لا تأمر، على الأغلب، بإجراء التحقيقات في مزاعم التعذيب وتقبل بـ "الاعترافات" المُنتزعة تحت وطأة التعذيب كأدلة.

#### لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 22 يونيو/حزيران 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: وائل تواضروس (صيغ المذكر)